



القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٣٨، المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة المتعلقة بالحالة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها

الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل بناء

السلام في المنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد نهر مانو على

استئناف الحوار وتحديد التزامهم ببناء السلام والأمن الإقليميين،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي توفر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون

القوات وأفراد الشرطة المدنية وعناصر الدعم،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/228)،

وإذ يرحب بالتقدم الهام المحرز صوب بلوغ المعايير المرجعية لتقليص قوام البعثة، وفقا

لقراري مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢) و ١٤٩٢ (٢٠٠٣)، وإذ يثني على البعثة لما أحرزته

حتى الآن من تقدم في عمليات تعديل حجمها وتكوينها وانتشارها،

وإذ يلاحظ، مع ذلك، أن التقدم صوب بلوغ المعايير المرجعية لا يزال هشاً

ولا تزال تشوبه ثغرات كبرى، ولا سيما في ما يتصل بقدرة الشرطة والقوات المسلحة

لسيراليون على حفظ الأمن والاستقرار بفعالية،



وإذ يعيد تأكيد أهمية التوطيد الفعلي للاستقرار ولسلطة الدولة في جميع أنحاء سيراليون، ولا سيما في المناطق المنتجة للماس الحساسة وفي المناطق الحدودية، وإذ يؤكد استمرار دعم الأمم المتحدة لحكومة سيراليون في تحقيق هذه الأهداف،

وإذ يؤكد أهمية إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وشفافة في أيار/مايو ٢٠٠٤، وإذ يشجع حكومة سيراليون على القيام بالتحضيرات اللازمة، بمساعدة من البعثة ضمن نطاق ولايتها،

وإذ يشجع لجنة الحقيقة والمصالحة على إعداد تقريرها في أقرب وقت ممكن، وإذ يرحب باعترام حكومة سيراليون بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان في أعقاب ذلك،

وإذ يحيط علما بتحليل الأمين العام للحاجة إلى وجود مقلص جدا للأمم المتحدة في سيراليون خلال عام ٢٠٠٥ في مجال حفظ السلام مقلص،

وإذ يؤكد أهمية تولي حكومة سيراليون المسؤولية الكاملة عن الأمن الوطني، في أقرب وقت ممكن،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

٢ - يرحب باعترام الأمين العام تعديل الجدول الزمني لتخفيض قوام البعثة خلال عام ٢٠٠٤، لكفالة أن يكون خفض قوامها العسكري أكثر تدرجا، على النحو المبين في الفقرة ٧٢ من تقريره؛

٣ - يحث حكومة سيراليون على تكثيف جهودها لتشكيل قوة شرطة وجيش ونظام جنائي وجهاز قضائي مستقل، تتسم جميعها بالفعالية والقدرة على الاستمرار، بحيث يتسنى للحكومة أن تستلم بسرعة كامل المسؤولية التي تضطلع بها البعثة في مجال حفظ النظام وسيادة القانون في كافة أنحاء سيراليون، ويشجع الجهات المانحة والبعثة، وفقا لولايتها، على مواصلة تقديم المساعدة للحكومة في هذا الصدد؛

٤ - يحث حكومة سيراليون على مواصلة توطيد سيطرتها على نشاط تعدين الماس وتقنيته، بما في ذلك من خلال اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى؛

٥ - يقرر أن يتبقي وجود للبعثة في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على أن يخفض بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عن مستواه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ البالغ ٥٠٠٠ جندي إلى حد أقصى جديد قدره ٣٢٥٠ جنديا و ١٤١ مراقبا عسكريا و ٨٠ من أفراد الشرطة المدنية التابعين للأمم

المتحدة، ويطلب إلى الأمين العام الشروع في التخطيط استناداً إلى التوصيات الواردة في تقريره لكفالة الانتقال السلس من الشكل الحالي للبعثة إلى الوجود المخفض المتبقي؛

٦ - يؤكد اعتزامه إقرار المهام المحددة للوجود المتبقي للبعثة، والمعايير المرجعية لمدة بقائه، في موعد لا يتعدى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقريراً مرحلياً يشمل التقدم المحرز في عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، والتقدم المحرز في تسوية الصراع في ليبيريا، والتحسينات الجديدة لقدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة، وزيادة التعاون بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، مشفوعاً بتوصيات بشأن التعديلات المحتملة إدخالها، بناءً على التقدم المحرز، على حجم الوجود المتبقي للبعثة وتكوينه ومدته ومعايير المرجعية؛

٨ - يرحب باعتزام الأمين العام استعراض الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون عن كثب وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس، بعد التشاور على النحو الواجب مع البلدان المساهمة بقوات وحكومة سيراليون، وذلك بوسائل منها إجراء تقييم كل ثلاثة أشهر للتقدم المحرز في تحقيق المعايير المرجعية لتقليص البعثة، بما في ذلك لقدرة قطاع الأمن في سيراليون؛

٩ - يعرب عن تقديره للأعمال الأساسية التي تضطلع بها المحكمة الخاصة لسيراليون، ويلاحظ بقلق شديد هشاشة الحالة المالية للمحكمة في السنة الثالثة من عملها، ويحث جميع البلدان على أن تسدد على الفور الأموال المستحقة التي تعهدت بتقديمها، ويدعم الطلب الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في أجل النظر في تخصيص مساهمة من الميزانية العادية لتمويل المحكمة، على النحو الوارد في تقريره إلى الجمعية العامة المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ (A/58/733)، ويحث جميع الدول على التعاون التام مع المحكمة؛

١٠ - يثني على جهود الأمين العام الرامية إلى إقامة تعاون بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، ويرحب بما أشار إليه في الفقرة ٦٥ من تقريره من اعتزامه تقديم توصيات إلى المجلس بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ بشأن كيفية تعزيز هذا التعاون؛

١١ - يطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تتبادل خبراتها مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأن تضطلع بولايتها باتصال وثيق معهما، ولا سيما فيما يتعلق بمنع حركة الأسلحة وتنقل المقاتلين عبر الحدود، وفي تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.